

حوار



بقلم أحمد ظلمت

عفوا .. يا دكتور !!

تخصص جريدة الأهرام (القومية) صفحتين أسبوعياً لأخبار الأحزاب بعنوان (أحزاب ونواب) وهو اتجاه محمود لإثراء الحوار بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، لولا أن الحزب الحاكم (يستأثر) دائماً أعمدة الصفحتين، وإن جاء ذكر لرأى معارض فهو إما مختصر أو (مبتسر)، وأما على سبيل التهكم والسخرية من أحزاب (الأقلية) التي يجب أن تتعلم الممارسة الديمقراطية من الحزب الحاكم...!!

وقد نشرت الأهرام يوم الأربعاء الماضي في باب (أحزاب ونواب) حديثين اجرتهما مع اثنين من أقطاب الحزب الوطني الحاكم، أحدهما هو الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب للاتصالات الخارجية، والثاني للدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب (المنتخب) من أغلبية أعضاء المجلس الذين يمثلون الحزب الحاكم، وفي الحديثين نقد للمعارضة ودروس في الديمقراطية لا نظن أن أحداً يحتاجها بقدر حاجة الحزب الحاكم لها...!!

قال الدكتور مصطفى خليل إن أحزاب المعارضة «توجه انتقادها للحكومة أكثر من اهتمامها بالجماهير»، ولسنا نظن أن رجلاً تفرس في الحياة السياسية منذ بداية الخمسينات مثل الدكتور مصطفى خليل لا يعرف الفرق بين برامج الأحزاب وسياسة الحكومات، فالأحزاب - في كل بلاد العالم - لها برامج تحدد رؤيتها لطريقة حل مشاكل المجتمع من أجل توفير مستوى معيشة أفضل للجماهير وتبقى هذه البرامج مجرد (اقتراحات) حتى تتولى هذه الأحزاب مسؤولية الحكم لكي تتحول هذه الاقتراحات إلى (سياسات) للحكومة التي تمثل الحزب. فاقترح الحلول واقنع أغلبية الناخبين بها هو عمل الأحزاب، أما تنفيذها أى تحويلها إلى خطط وسياسات فهو عمل الحكومات من خلال ممارستها لمسئولية الحكم.

والعمل السياسى فى مجمله، وسواء الأحزاب فى الحكومة أو فى المعارضة موجه أساساً للجماهير سواء عن طريق اقتراح الحلول أو نقد (وتقييم) سياسة الحكومات ومدى نجاحها فى تحقيق أفضل النتائج من أجل الجماهير. لذلك فإن الدكتور مصطفى خليل قد خلط بين دور الأحزاب وهى (خارج) السلطة، ودورها وهى فى قواعد الحكم، والدوران مختلفان وإن كان هدفهما أولاً وأخيراً هو الجماهير، فهل (قصد) الدكتور مصطفى خليل هذا الخلط أم أن الأمر قد (اختلط) عليه...؟؟

أما الدكتور فتحى سرور فقد تساعل فى حديثه لمحرر (أحزاب ونواب) «كيف يتم تداول السلطة بين الأحزاب فى ظل سياسة المقاطعة، فالدكتور سرور يرى أنه مادامت أحزاب المعارضة تقاطع الانتخابات فكيف يمكن لها أن تحصل على الأغلبية، أو أن تتولى السلطة...؟»

وهذا السؤال أو التساؤل (البرىء) معناه أن سيادته لا يعرف الأسباب التى تدفع الأحزاب لمقاطعة الانتخابات لأسباب بعضها يتعلق بالنصوص الدستورية والقانونية التى تجعل من مبدأ تكافؤ الفرص بين الأحزاب مجرد حبر على ورق، وبعضها الآخر يتعلق بعدم حياد الحكومة خلال المعارك الانتخابية، سواء مباشرة بواسطة أعوانها أو بطريق غير مباشر عن طريق (أبواقها) فى الصحافة وبقية أجهزة الإعلام.

فالحزب الحاكم يريد من أحزاب المعارضة أن تخوض معارك انتخابية غير متكافئة لكى (يهل) فى كل مكان مدعياً أن هذه الأحزاب لا تمثل الشعب، وأن الأغلبية الساحقة مع الحزب الحاكم، وأحزاب المعارضة ترفض أن تشارك فى هذه (المهزلة) وتقاطع الانتخابات لتسجل موقفها ضد القيود التشريعية والحكومية، وضد (الفخ) الذى يريد الحزب الحاكم أن ينصبه لها إذا دخلت الانتخابات.

لذلك فإن (المقاطعة) هى موقف تسجله المعارضة وتعلن به عدم ثقتها فى العملية الانتخابية، تماماً كما سجل سعد زغلول هذا الموقف بمقاطعة الانتخابات التى أجراها اسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ وسجله أيضاً مصطفى النحاس بمقاطعة الانتخابات التى أجراها أحمد ماهر عام ١٩٤٤، مع أن سعد زغلول ومصطفى النحاس كانا زعيمى الأغلبية الشعبية بغير منازع.

وأستاذ كبير من أساتذة القانون مثل الدكتور فتحى سرور لا بد وأنه يعرف هذه (السوابق) فى تاريخ مصر السياسى، فلا يخلط بين تسجيل المواقف ومبدأ تداول السلطة...!!

هامش: الذين خرجوا فى التعديل الوزارى الأخير كان ينقصهم لقب (دكتور).. ووزارة الدكتور عاطف صدقى لا بد أن تكون كلها (دكاترة)...!!